# الفصل الثالث

## عالمية الفقر

# الفصل الثالث

# عالميــة الفقــر

**الفقر في العالم الإسلامي:**

تختلف الدول الإسلامية في ما يتعلق بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، فهناك دول تأتى في المؤخرة من حيث الإمكانيات المادية ومستوى معيشة الفرد فيها، وهناك دول تأتى في المقدمة لامتلاكها ثروات طبيعية تجعلها خارج دائرة الفقر، أما منطقة الوسط فتأتى الدول التنموية والتي تسعى للخروج من دائرته، ويمكن لنا أن نلمس الفقر في دول العالم الإسلامي من خلال صوره وأشكاله المتعددة؛ ومنها:

1- انتشار الأمية في المجتمع، وتسرب الأطفال من التعليم.
2- التضييق على المرأة في العمل، وندرة فرص العمل المتوفرة لها.
3- انتشار البطالة.
4- ارتفاع سن الزواج، وانتشار ظاهرة العنوسة بين الشباب.
5- ضعف الاستثمارات الأجنبية.
6- انتشار الرشوة.
7- الفساد الإداري والاجتماعي.
8- ضعف الرقابة الحكومية على العاملين العموميين.
9- انتشار الفكر الخرافي، واللجوء إلى أهل الدجل والشعوذة.
10- انتشار الأمراض وضعف الرعاية الصحية.
11- انتشار جرائم السرقة والقتل والدعارة وغيرها من الجرائم الهادمة للمجتمع.
12- بالإضافة إلى غياب قيمة الانتماء.

أما عن أشكال الفقر فتدور كلها حول ثلاث نقاط رئيسية، وهى:

1- الفقر التقليدي: ويعنى وجود فقير مقابل وجود غنى، ويرجع قياس ذلك إلى الثروة، وما يملكه كل فرد.

2- الفقر حسب الدخل القليل الذي لا يكفى حاجات الإنسان الأساسية.

3- الفقر الجماعي: ويعنى فقر جماعة مقابل جماعة أخرى، مثل ما يحدث الآن من تصنيف للدول، بين دول غنية، وأخرى فقيرة يرجع فقر أغلبها إلى فترات الاستعمار عن طريق إفقار الدول المحتلة، وشغل الناس بهذا الفقر حتى لا يفكروا في الاستقلال، وقد دعموا هذا الاتجاه بحرمان الشعب المحتل من التعليم، وقصر إنتاجهم على المنتجات الأولية، بالإضافة إلى احتكارهم للسلع الهامة داخل البلد المحتل، بالإضافة إلى فرض الضرائب بأشكالها المختلفة.

**العولمة والفقر:**

لابد لنا وقبل أن نتحدث عن الفقر في ظل العولمة، أن نلقي الضوء على مفاهيم وتعريفات وأهداف العولمة، وأيضاً آثارها الإيجابية والسلبية على مجتمعنا الإسلامي؛ تلك الآثار التي تمس كافة مجالات الحياة على الأرض، ومنها الاقتصاد العالمي، والذي زادت أهميته بعد قدومها، وما طرأ على سوق العمل والإنتاج من تغيرات. وقد حاول الكثير من الباحثين والكُتَّاب في مجالات عدة أن يخرجوا بمفهوم محدد للعولمة، نتج عن ذلك تعريفات عديدة تتشابك في معانيها، دون أن تصطدم، وفيما يلي عرض مختصر لبعض تعريفات العولمة:

1- أنها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات Internationalization of Production بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة Global Village.

2- أن العولمة هي إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها ـ كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي ـ.

وهي امتداد طبيعي لانسياب المعارف ويسر تداولها بسهولة بين أرجاء المعمورة، مما يجعل الصعود أمام تضاعفها المتنامي وتدفقها السريع أمراً صعباً، لأن حجم الطاقة الكامنة في هذه المعرفة وتفعيلها في حياة البشر أصبح ضرورياً. إذن هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وبيئياً، فهي تدفع إلى الالتقاء والتقارب بخصوص القضايا والممارسات الخاصة بالتنافسية مثل التعليم والتدريب وإدارة الموارد البشرية والابتكار التكنولوجي والإنتاجية.

3- أن العولمة في دلالتها اللغوية تعني جعل الشيء عالمياً، بما يعني ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا هو المعني الذي حدده المفكرون باللغات الأوربية للعولمة «Globalization» في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح «Mondialisation»، ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها العولمة، فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع، في اللغات الحية كافة هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال العولمة بمعني: «جعل الشيء عالمياً». وهي أيضاً زيادة التفاعل والمبادلات والاندماج بين أنشطة المجتمعات المختلفة وخاصة الاقتصادية منها، وتشير العولمة إلى شيئين معاً:

أ- انكماش العالم

ب- ازدياد الوعي بالعالم ككل.

كما أنها تعني إنشاء مجموعة من العلاقات الدولية والتي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية عندما أسست مجموعة من المؤسسات الدولية مثل: البنك الدولي،

وصندوق النقد الدولي، والفترة الحالية تختلف عن الماضي بالنسبة لتطوير القواعد الأساسية لأنظمة التجارة العالمية، وزيادة التكامل بين الأسواق المالية وغيرها من التطورات المؤسسية بحيث أدى ذلك إلى وجود نظام اقتصادي عالمي مختلف، وخاصة مع إنشاء منظمة التجارة العالمية.

مما سبق؛ نلاحظ أن الإطار الرحب لمفاهيم وتعريفات العولمة جعلها تتشكل حسب اتجاه الباحث وتخصصه ووجهة نظره في أساس العولمة؛ فهناك من أعطاها بُعداً اقتصادياً إلى جانب الإشارة لبعض الجوانب الأخرى: مثل تعريفها بأنها تشير إلى أن الاقتصاد، والمجتمع الدولي عموماً يتجه إلى المزيد من التقارب، وذلك على أساس أنه في العقود الأخيرة بدأ حدوث تغير جوهري في طبيعة العلاقات الاقتصادية.

وهناك أيضاً من أعطاها بُعداً إدارياً في تعريفها من خلال منظورها الإداري: أنها عولمة النشاط المالي والتسويقي والإنتاجي والتكنولوجي، وهي أيضاً: عولمة أسواق السلع والخدمات والمال والتكنولوجيا والعمالة. مما جعل المدير العربي شأنه شأن المديرين العالميين – مطالباً بألا يعيش متغيرات بيئته المحلية أو الإقليمية فقط، بل أيضاً كل المتغيرات العالمية كمنطلق أساسي لبلوغ كفاءة فاعلية الأداء الإداري ـ.

ولذلك؛ فإن أفضل التعريفات وأكثرها تحديداً وفي نفس الوقت أكثر رحابة هو التعبير اللغوي عنها بأنها: جعل الشيء عالمياً.

**الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة:**

تختلف العولمة عن المراحل السابقة للتدويل الاقتصادي، ومن ثم تختلف آثارها على النمو الاقتصادي عن تلك الآثار التي خلفتها المراحل السابقة لها، وتنقسم تلك الآثار إلى آثار موجبة وأخرى سالبة. ويعتبر (World Bank, 95): أن – زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي ربما يمثل أهم فرصة، لزيادة الرفاهية لكل من الدول النامية والمتقدمة في الأجل الطويل. أما صندوق النقد الدولي فهو يطرح

مزايا عديدة للعولمة، وهو يعتبر تلك المزايا تشبه إلى حد كبير مزايا التخصص وتوسيع نظام الأسواق، عن طريق التجارة. بالإضافة إلى إمكانية زيادة تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات.

وكما أن صندوق النقد الدولي لا يغفل بعض السلبيات للعولمة متمثلة في انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة وزيادة البطالة، بجانب الحد من قدرة السلطات الوطنية في التحكم في سياساتها الاقتصادية. كذلك يؤيد (Alonso-Gamo.97) أن العولمة تقدم فرص لزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد في اتجاه مناطق المزايا النسبية، وكما تزيد الكفاءة نتيجة لزيادة المنافسة بين الشركات وتشجيع التكنولوجيا والتعلم كذلك يتوقع تقارب واضح للدخول بين الدول نتيجة العولمة.

كما يؤكد (Dunning.97) أن العولمة وما يترتب عليها من تحول هيكلي في اقتصاد العالم سيترتب عليها فرص كثيرة في المستقبل.

وفى المقابل تحذر بعض الآراء من الآثار السالبة للعولمة، فوفقاً لآراء (Naisbitts.94) أن العولمة سيترتب عليها بطالة بالإضافة إلى انخفاض أنماط الحياة للأفراد وتوقعاتهم للمستقبل.

كما أكد (Tanzi,95) أن الدول تواجه قيوداً عندما تضع هيكلها الضريبي ومستوياته، لأن قدرتها على التميز الضريبي سوف تنخفض في ظل القدرة النسبية لعوامل الإنتاج على الانتقال. كما يري (Hellir,97) أن زيادة تكامل أسواق المال، سيترتب عليه تغيرات كبيرة وسريعة في تدفقات رأس المال، الأمر الذي يستدعي إتباع الدولة لسياسة مالية متشددة.

أما عن نتائج العولمة على توزيع الدخل، أوضح (Radrik,97) أن على الحكومة أن تواجه الآثار السلبية على توزيع الدخل التي تترتب على العولمة، نظراً لزيادة الفجوة بين أجور العمال الأقل مهارة، وأجور العمال الأكثر مهارة.

وإذا كانت التوقعات بصفة عامة، تتمثل في أن زيادة الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل يترتب عليه زيادة الإنتاجية، وتقديم مستويات معيشية أفضل. إلا أن زيادة ارتباط الاقتصاديات بالأسواق المالية الخارجية والإختلالات الأخرى، يؤدي إلى أن الأزمات الاقتصادية في إحدى الدول الاقتصادية الكبرى، تظهر آثارها في الحال عبر الكرة الأرضية – وهذا ما حدث بالفعل في الأزمة العالمية في مطلع عام 2009 ومازالت آثارها قائمة حتى كتابة هذه السطور ـ، مع إمكانية حدوث آثار مدمرة على تلك الدول، التي لا تستطيع مواجهة تلك الأزمات والمشاكل القادمة من الخارج (Dnning,97)

**العولمة والفقر وسوء توزيع الدخل:**

لقد جاءت العولمة لتزيد من سطوة الدول القوية والغنية، وتدعم استنزافها للدول الأقل قوة وغنى وحضارة وتقدم، مما سيخلف فقراً يصعب علاجه لأسباب عديدة نذكر منها:

1- أن من يفرض هذا النظام ويحميه دول قوية تملك الغلبة في كافة المجالات وعلى رأسها المجال العسكري.

2- أن الأغنياء في الدول الفقيرة لا يقدمون ما يساعد الفقراء داخل دولهم، وذلك لأنهم لا يشعرون بخطر الفقر على ثرواتهم ومكانتهم التي صنعتها لهم تلك الثروات، ويرجع ذلك إلى سببين:

الأول: ارتباط هؤلاء الأغنياء بدوائر الحكم ومراكز القوة في بلادهم مما يعطيهم الإحساس بالقوة ودوام ثرواتهم.

الثاني: ارتباطهم من خلال أعمالهم بالدول القوية التي تحمى النظام العالمي ككل، مما يزيد من هذا الإحساس.

3- جهل الفقراء بالمتغيرات العالمية، وتركيز كل اهتمامهم بالحصول على لقمة

العيش، في اتجاه سلبي نحو حياتهم الخاصة، ونحو مجتمعهم ككل، فأصبحت قضية الفقر رغم خطورتها هي قضية فردية تخص كل فقير، عليه أن يجد لها الحل بطريقته الخاصة، مما يفسر لنا انتشار الرشوة والفساد والإهمال والتخريب، حتى حينما توحد الفقراء وأرادوا أن يتخذوا موقفاً للحصول على حقوقهم، قاموا بالإضراب وتعطيل مصالح الناس المعطلة أصلاً، وتعطيل الإنتاج في دولهم التي تعانى من قلة إنتاجها، فالمشكلة أيضاً تتعلق بثقافة الفقراء، ومدى علمهم بما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات، كما تتعلق بالتقليد الأعمى للغرب.

4- كثرة التجارب السياسية، وتطبيق أنظمة مختلفة في الدولة الواحدة جعلت الفقراء يرتضون أي نظام بعيداً عن الأنظمة التي طبقت من قبل وذاقوا ويلاتها.

وتؤدى العولمة إلى عدم التوزيع العادل لعائد التجارة فيما بين الدول وفى داخل الدول أيضاً، رغم أن أنصار التحرير للتجارة الدولية يرون أنه مع رفع القيود ستزداد الصادرات مما يؤدى لزيادة الدخل القومي للدول المختلفة، وعلى الجانب الآخر يرى المعارضين أن التجارة الدولية تكرس التفاوت في الدخول، نظراً لأن الصادرات تتزايد بسرعة أكبر من الناتج المحلى الإجمالي على المستوى العالمي، مما ينعكس على توزيع الدخل، فمن كل دولار يتم توليده من خلال نشاط التصدير يذهب 0.75 دولار إلى أغنى دول العالم، وتحصل الدول النامية على 0.03 من الدولار، وما لم تحصل الدول النامية نصيب أكبر كثيراً من الصادرات فسوف تستمر التجارة في توسيع الفجوة في الدخول المطلقة.

**الفقـر:**

يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الصناعية أن إزالة الحواجز من أمام التجارة سيؤدى إلى أن يحصل الفقراء على نصيب أكبر من الرخاء العالمي، وأن الانفتاح هو الذي يؤدى إلى التعجيل بالنمو وخفض أعداد الفقراء، بينما يرى

معارضي العولمة أن الاندماج في الأسواق العالمية سيؤدى إلى المزيد من الفقر وانعدام المساواة.

ويرفض أنصار العولمة ذلك ودليلهم على صحة مقولتهم أن تجربة جنوب شرق آسيا تبرهن على إمكانية أن تصل الشعوب الفقيرة إلى الأسواق العالمية، وأن يتحسن مستواها إذا التزمت بفتح أسواقها، ولكن يمكن القول بأن هذا المثال له خصوصية حيث أن هذه الدول كانت في أغلبها دول تابعة للغرب، وكانت أمريكا تريد أن تجعل من كوريا الجنوبية مثالاً للتقدم على الطريقة الرأسمالية ـ أي أن الأمر لا يعدو كونه تسويق للنظام الرأسمالي ـ، في مقابل النظام الشيوعي في كوريا الشمالية. كما كانت اليابان تريد الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة بهذه الدول مثلها في ذلك مثل الاحتكارات الأمريكية.

وتسير الدراسات المؤيدة للعولمة وتحرير التجارة في اتجاه أن العولمة ستجعل البشر أفضل حالاً ويدللون على ذلك بأن التجارة مفيدة للنمو، والنمو يفيد الفقراء ويحسن من مستوى معيشتهم، ويزيد من هذه المقولات أو الاستنتاجات مع ملاحظة أن طريقة المتوسطات هي طريقة مضللة حيث تخفى التأثيرات السلبية على كل دولة على حدة، وعلى فئات معينة في كل مجتمع.

ويرى مناهضي العولمة أن أفقر سكان العالم وهم أكثر من مليار إنسان لم يستفيدوا شيئاً من العولمة، وما زالوا يعيشون على أقل من دولار في اليوم، وأن منافع العولمة تذهب للدول الغنية، وأن أسواق رأس المال سريعة التقلب وتضر الدول النامية بأكثر مما يضار منها الدول المتقدمة.

ودائماً كانت المؤسسات الدولية تقدم المبررات لانتهاج العولمة، وبالتالي فعندما يأتي من أحد مسئولي هذه المؤسسات ما يقدم دليلاً على الخسائر التي تلحق بالدول النامية، فإن ذلك يؤكد ما تلحقه العولمة بهذه الدول، فقد أدان رئيس القسم الاقتصادي في البنك الدولي ما وصفه بالنفاق الذي تمارسه الدول الغنية التي تشجع الدول النامية على فتح أسواقها مع حماية نفسها في الوقت نفسه عبر فرض سياسات

دعم وحواجز جمركية، وأعلن في مؤتمر صحفي بواشنطن قبل يوم من الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سبتمبر 2002: أنه من النفاق تشجيع الدول الفقيرة على فتح أسواقها مع فرض إجراءات حماية مفصلة على مقياس الدول الغنية، كما أدان على وجه الخصوص الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول الصناعية والذي وصل إلى 311 مليار دولار في عام 2001 والذي تستفيد منه بشكل أساسي شركات كبرى تنشط في قطاع صناعات الأغذية الزراعية.

وفى الوقت نفسه أفاد تقرير مشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي خُصص عن دعم الزراعة في الدول المتقدمة: أن قسماً كبيراً من هذه المساعدات يزيد من مستوى الإنتاج، ويسهم في إيجاد فوائض يجد مزارعو الدول النامية أنفسهم تجاهها في حالة منافسة، ورأى مسؤول آخر في البنك الدولي أن إلغاء الدعم الزراعي سيتيح الحصول على مائة مليار دولار من المكاسب المباشرة عبر الدفع إلى إنتاج أكثر فعالية، وأسعار أدنى لعدد كبير من المستهلكين وفتح أسواق أمام الدول الفقيرة، وأضاف أن إجراء كهذا يساعد الدول النامية نفسها على تحرير التجارة الزراعية.

**التعامل مع العولمة :**

إن تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة، فتأخذ كل منها ما يتلائم مع ظروفها ومستوى تطورها، وليس هناك حقاً ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة، وإفساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها، سوى إصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالي العالمي على ذلك، وهذا بالنظر إلى أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من شيوع العولمة وانتشارها بحكم مستوى تطورها الأعلى، ومع ذلك فإن هذه الدول لا تتردد في العمل وفق معايير مزدوجة عندما يكون ذلك في صالحها؛ فهي لا تلتزم دوماً بما تطلب من الآخرين

الالتزام به، وهى تبيح لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة، مثلاً بوضع العراقيل أمام انتقال البشر من الدول النامية إليها، وبإقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها، سواء باستمرار الدعم الزراعي لمنتجيها عند مستويات بالغة الارتفاع، أو بالتشدد في فرض القيود غير التعريفية على مختلف صادرات الدول النامية إليها.

ولعل الرسالة التي يمكن استخلاصها من تجارب الدول النامية التي نجحت في كسر طوق التخلف والحصول على مقعد مريح في قطار التقدم هي:

عليك أولاً السعي لتنمية نفسك بنفسك اعتماداً على قدراتك الذاتية، وبالاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (مثل التقدم في المعلوماتية والاتصالات، الاستثمار الأجنبي، أسواق المال الدولية...الخ)، وذلك باللجوء في المقام الأول إلى أساليب مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة، وبعد ذلك سيصبح في مقدورك الاستفادة بشكل أكبر من العولمة، لأنك ستكون صاحب مصلحة في فتح أسواق العالم أمامك، ولن تخشى حينئذ من فتح أسواقك أمام العالم، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتك لقدرات تنافسية أكبر. ذلك أن الاستفادة الأكبر من العولمة - قديماً وحديثاً - كانت من نصيب المتقدمين.

والحقيقة؛ أن ما يعنينا من كل ما سبق هو التأكيد على حقيقة هامة ألا وهى عمومية الفقر، وعالمية مشكلته، وحسبنا دليل ذلك الرعب الذي أصاب كل دول العالم من شبح الفقر نتيجة ما يمر به العالم الآن من أزمة اقتصادية حادة، جعلت بعض الدول الغنية تستغني عن أعداد هائلة من العمالة، وقد أعلن المكتب الدولي للعمل أن نسبة البطالة في تزايد مستمر وبنسب كبيرة، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد ذكر أن عدد العاطلين سيصل مع نهاية العام (2009) إلى ما بين 210:240 مليون شخص على مستوى العالم؛ أي بزيادة 51 مليون عاطل وذلك مقارنة بأعداد العاطلين في عام 2007، وأضاف المكتب الدولي للعمل أن هذه الزيادة تتركز في الدول المتقدمة ومن بينها دول الاتحاد الأوربي.